أولوية المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني على المفاوضات الخاصة بوجود الدولتين

مروان المعشر

المبادرة العربية الجديدة:

The Case for a New Arab Peace Initiative

A Focus on Palestinian Rights Must Come Before Negotiations Over a State

By Marwan Muasher

October 29, 2024

وزير الخارجية الأردني السابق

ترجمة: علاء عبد الرزاق

لقد أصر معظم صناع القرار في واشنطن ومنذ بداية الحرب في غزة، على أن إنشاء دولة فلسطينية في نهاية المطاف جنبًا إلى جنب مع وجود دولة إسرائيل هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط. وعلى هذا الأساس فقد أعلن الرئيس جوزيف بايدن وعن طريق خطابه عن حالة الاتحاد في اذار من العام ٢٠٢٤: بان "الحل الحقيقي الوحيد للوضع في الشرق الأوسط هو حل الدولتين". وفي أيار المنصرم ، قال مستشار الأمن القومي جيك سوليفان بإن "حل الدولتين هو السبيل الوحيد لضمان دولة إسرائيل القوية والآمنة واليهودية والديمقراطية، فضلاً عن مستقبل من الكرامة والأمن والازدهار

للشعب الفلسطيني". ولم تفتأ نائبة الرئيس كامالا هاريس وطوال حملتها الرئاسية هذا العام، وبعد اجتماعها مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في يوليو، بالتذكير بحل الدولتين ووصفه بانه المسار الوحيد للمضي قدماً.

ولكن طرح هذا المشروع بالنسبة للكثيرين ولا سيما أصحاب الشأن الحقيقي وهم الفلسطينيين يبدو بعيداً جداً عن الواقع. فبعد معاناة سنوات من الموت والدمار وعقود من القمع، لا يعتقد أغلب الفلسطينيين أن حل الدولتين قابل للتطبيق أو انه يبدو وشيكاً. والواقع أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن أغلبية الفلسطينيين يؤيدون في الوقت الحالي المقاومة المسلحة كوسيلة لإنهاء الصراع. ومن السهل أن نفهم لماذا قد يشعرون بخيبة الأمل، حتى بعد عام من الحرب. فقد أمضت الولايات المتحدة عقوداً من الزمان في الترويج لحل الدولتين في حين زودت إسرائيل بالأسلحة، وسمحت لها بتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة، وسمحت لها بالاستيلاء على المزيد من الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية. وقد دعمت واشنطن إسرائيل على المستوى الدولي تقريباً بغض النظر عما تفعله إسرائيل. وبعبارة أخرى، تجاهلت واشنطن باستمرار حقوق الشعب الفلسطيني. ولقد حان الوقت لتحول جذري في الكيفية التي يتعامل بها العالم مع الصراع الفلسطيني الاسرائيلي. وبدلاً من التركيز على حل الدولتين باعتباره كل شيء ونهاية للنزاع، ينبغي للقادة الدوليين أن يركزوا أولاً على ضمان حصول الفلسطينيين والإسرائيليين على حقوق متساوية. إن الحكومات الخارجية لابد وأن تمارس ضغوطاً على الشعبين لحملهما على الاتفاق على قواعد ومبادئ مشتركة . وترك شكل الحل

لوقت لاحق. ولابد وأن تسمح هذه الحكومات للدول العربية بقيادة الطريق نحو تعزيز حل قائم على الحقوق للصراع. وإلا فإن أي جهد جديد من أجل السلام محكوم عليه بالفشل، كما حدث مع كل المفاوضات على مدى السنوات الثلاثين الماضية.

التاريخ القذر

كانت هنالك حقبة وجيزة، في تسعينيات القرن العشرين والسنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما كان من الممكن أن يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على رؤية حل الدولتين التي يروج لها المسؤولون الأميركيون اليوم. وقد نجحت جهود دولية هائلة، بقيادة الولايات المتحدة، في جمع زعماء من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وهي المنظمة التي تحظى باعتراف دولي كممثل وحيد للشعب الفلسطيني وتحديد كيفية تقسيم أرضهم المشتركة. وفي اجتماعات عقدت في مختلف أنحاء العالم، من كامب ديفيد إلى أوسلو إلى القدس، تعهدوا بالعمل الشاق المتمثل في تحديد الحزب الذي سيحكم أي منطقة والفرص التي قد تتاح لشعبه. وفي مرحلة ما، اقترب الإسرائيليون والفلسطينيون حتى من توقيع اتفاق دائم.

ولكن الجانبين لم يتمكنا من التوصل إلى اتفاق. والأسباب الدقيقة لهذا الفشل محل نزاع، ولكن الأسباب الشاملة واضحة. لقد عملت الولايات المتحدة، في عهد الرئيس جورج بوش الأب ثم الرئيس وليم جيفرسون كلينتون، على تشجيع الطرفين على التوصل إلى اتفاق أو إقناعهما به دون تحديد ما ينطوي عليه هذا الاتفاق في النهاية. والأمر الأكثر أهمية هو أن أياً من الرئيسين لم يصرح صراحة بأن الطرفين لابد وأن يتوصلا إلى اتفاق لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

ونتيجة لهذا، تحولت المفاوضات في كثير من الأحيان إلى مناقشات مفتوحة بدلاً من مناقشات ملموسة حول إنهاء الاحتلال، الأمر الذي أحبط الفلسطينيين وأنصارهم.

لقد حاولت الدول العربية التعويض عن فشل واشنطن عن طريق تقديم تسوية قد تدفع بإسرائيل للقبول والاذعان لحل الدولتين. ففي مقابل دولة فلسطينية ذات سيادة، ستمنح الدول العربية إسرائيل معاهدة سلام جماعية، وضمانات أمنية جماعية، واتفاق ضمني بأن الدول العربية لن تطرد الملايين من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدودها. كما وعدت بإنهاء جميع المطالبات الإقليمية بمجرد انسحاب إسرائيل. لكن هذه المقترحات لم تكن كافية لإبرام اتفاق نهائي، ففي العقود التي تلت انهيار هذه المحادثات، أصبح حل الدولتين غير محتمل على نحو متزايد. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، سمحت الحكومة الإسرائيلية لمئات الآلاف من مواطنيها بالاستقرار في الضفة الغربية والقدس الشرقية (الجزء من المدينة الذي يشكل جزءاً من الأراضي الفلسطينية). ويقيم حوالي ٧٥٠ ألف مستوطن في كلا البقعتين، وهو ما يمثل حوالي ٢٥٪ من سكانهما المشتركين. وأصبح القادة الإسرائيليون أكثر صراحة بشأن رغبتهم في الحفاظ على هذا الاحتلال إلى أجل غير مسمى. ويتأرجح الساسة الإسرائيليون في الوقت الحاضر بين القول بأن غزة والضفة الغربية هما منطقتان "متنازع عليهما"، وليسا محتلتين بشكل غير قانوني، والادعاء بأن الله أعطاهما لليهود.

صعوبة الوصول لحل الدولتين

كان بوسع الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، أن يرد بقوة عندما تخلى الساسة الإسرائيليون عن عملية السلام التي دافعت عنها واشنطن. ولكن بخلاف الانتقادات العرضية التي لا معنى لها، لم يفعل المسؤولون الأميركيون أي شيء لوقف إسرائيل بينما استمر المستوطنون في التعدي على الأراضي الفلسطينية. كما تخلت الدول العربية إلى حد كبير عن الترويج للحل. فعلى مدى عقود من الزمان، أعلنت معظمها أنها لن تطبع العلاقات مع إسرائيل إلا إذا أعطى الإسرائيليون الفلسطينيين دولة خاصة بهم – صيغة الأرض مقابل السلام. ولكن في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، أقامت العديد من الدول العربية علاقات مع إسرائيل على الرغم من أن إسرائيل لم تقدم أي تنازلات ذات مغزى للفلسطينيين.

ومع تلاشي احتمالات حل الدولتين، بدأ العديد من الناشطين والأكاديميين في الترويج لبديل: حل الدولة الواحدة. وبموجب هذا الحل، يتقاسم الإسرائيليون والفلسطينيون المواطنة المتساوية في دولة ديمقراطية تمتد من الحدود الأردنية إلى البحر الأبيض المتوسط. لكن العديد من الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء أعربوا عن قلقهم إزاء مثل هذه المقترحات، وخشوا أن تمثل نهاية لتطلعاتهم الوطنية. ويخشى الفلسطينيون أن يعني الاتفاق على حل الدولة الواحدة الموافقة على استمرار حكم الدولة الإسرائيلية الحالية ومحو هويتهم في وقت لاحق. ويخشى الإسرائيليون أن يؤدي تقاسم دولة ديمقراطية مع الفلسطينيين إلى تهميشهم، كأبناء للديانة اليهودية. ففي نهاية المطاف، هناك فلسطينيون أكثر من اليهود في إسرائيل والأراضي المحتلة.

والنتيجة هي طريق مسدود. ويبدو حل الدولتين بعيد المنال. ولكن حل الدولة الواحدة يبدو أيضا غير معقول في الوقت الحالي. ويزداد المجتمعان تطرفاً وصلابة. وقد أدى هجوم حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ على وجه الخصوص إلى تطرف الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، والذين أصبحوا اليوم لا يثقون ببعضهم البعض كما كانوا سابقاً. ففي تصويت في يوليو/تموز، على سبيل المثال، صوت البرلمان الإسرائيلي بأغلبية ساحقة لصالح قرار يرفض إنشاء حل الدولتين.

القيادة المحلية:

للوهلة الأولى، قد يبدو أن العالم العربي غير مستعد لقيادة عملية سلام جديدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولكن هل هناك زعيم إقليمي يتمتع بمكانة ولي العهد السعودي السابق الأمير عبد الله، الذي نجح في إقناع الدول العربية بالموافقة بالإجماع على مبادرة السلام العربية في عام ٢٠٠٢؟ لقد أدى الربيع العربي في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، والأولويات المختلفة للقوى الرئيسية في المنطقة، إلى دفع العديد من الحكومات إلى تجاهل الصراع تماما. ولكن على الرغم من ضعف الدول العربية، فإنها قد تظل الدولة الأفضل وضعا لتقديم طريق جديد للمضي قدما. فعلى مدى أكثر من عام، كان الغرب غير راغب أو غير قادر على دفع إسرائيل إلى صنع السلام. ولا تتمتع أي حكومة أو شعب بالأرضية الأخلاقية العالية فيما يتصل بالحقوق في الشرق الأوسط، سواء كانت إسرائيل أو الفلسطينيين أو الدول العربية أو الدول الغربية. وتتمتع الدول العربية، من بعض النواحي، بسجل أفضل في التوصل إلى حلول: فقد استجابت مبادرة السلام الجماعية التي أطلقتها في عام ٢٠٠٢ لجميع

المخاوف التي أعلنتها إسرائيل. ورغم الانقسام الذي يعيشه العالم العربي اليوم، فلا يوجد سبب يدعو إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن أن يجتمع مرة أخرى.

ولكن لكي نبدأ، يتعين على الدول العربية أن تتخلى عن العديد من الأفكار القديمة. ويتعين عليها، على وجه الخصوص، أن تتخلى عن الولاء لحل الدولتين. وبدلاً من ذلك، يتعين على العالم العربي أن يطلق عملية سلام تركز في المقام الأول على تأمين الحقوق التي يستحقها الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء. إن الخطة التي تضع الحقوق أولاً تتمتع بمزايا متعددة مقارنة بتلك التي تركز على شكل الحل. ولكن ربما يكون أكبر هذه المزايا هو أنه على النقيض من مقترحات حل الدولتين أو الدولة الواحدة، يكاد يكون من المستحيل على أي شخص أن يبرر رفضها، طالما أنها تستند إلى قيم عالمية. قد لا يكون زعماء أكبر شركاء إسرائيل على استعداد للدفع نحو إقامة دولة فلسطينية، لكنهم يتفقون على أن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. على سبيل المثال، صرح بايدن في وقت مبكر من إدارته أن الإسرائيليين والفلسطينيين "يستحقون تدابير متساوية من الأمن والحرية وتكافؤ الفرص والكرامة". وأعلنت هاريس في المؤتمر الوطني الديمقراطي في أغسطس/آب أنها تعتقد أن الفلسطينيين يستحقون تلبية "مطالبهم في الكرامة والأمن والحرية وتقرير المصير". ولن يكون من السهل على مثل هؤلاء القادة رفض خطة تقوم على الترويج لهذا على وجه التحديد، شريطة أن تكون خالية من القضايا المؤسسية الشائكة.

وللدفع بنهج قائم على الحقوق، يتعين على الدول العربية أن تضع وثيقة، ثم تقدمها إلى الأمم المتحدة. وسوف تبدأ الوثيقة بالاعتراف صراحة بأن أكثر من

سبعة ملايين فلسطيني وسبعة ملايين إسرائيلي يعيشون في مناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وأنه ما دام الفلسطينيون يتمتعون بحريات أقل من الإسرائيليين، فإن العنف بين المجموعتين سوف ينمو فقط. ثم تشير الوثيقة إلى أنه لا يوجد حل عسكري للصراع بينهما، وأن السبيل الوحيد لإقامة سلام دائم هو منح الشعبين كامل الحقوق السياسية والثقافية والإنسانية

وتلتزم المبادرة الإسرائيلية والفلسطينية بالمفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة. وسوف تحكم هذه المفاوضات القواعد والمبادئ المنصوص عليها في قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني، وآراء محكمة العدل الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما يتفق الطرفان على أن أي حل نهائي سوف يلتزم بهذه القوانين والمؤسسات ذاتها. إن الوثيقة سوف تؤكد أن الشعبين من حقهما أن يعيشا في سلام مع بعضهما البعض وأن يتمتعا بكل حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرية والمساواة وتقرير المصير. ولا يجوز أن تكون هذه العملية مفتوحة: فكجزء من التوقيع على المبادرة، يتعين على الطرفين أن يتفقا على اختتام المفاوضات في غضون خمسة أعوام، على أن تخصص الأعوام الثلاثة الأولى منها لمعالجة حقوق الإنسان والمساواة. وخلال هذه المرحلة، سوف تتفق الدولة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية على إيجاد وإبطال كل القوانين والسياسات والممارسات التمييزية أو التي تنتهك القانون الدولي. وسوف تعني هذه العملية، من بين أمور أخرى، وضع حد لبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن منع إسرائيل من ضم المزيد من الأراضي. وسوف تعمل المبادرة أيضاً على إنشاء آلية للمساءلة، بقيادة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية. وقد تكون مثل

هذه الآلية لجنة من البلدان . على سبيل المثال، تضمنت ما يسمى بخريطة الطريق للشرق الأوسط، وهي مبادرة سلام أطلقت في عام ٢٠٠٣، لجنة من روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ولكن هذه اللجنة لم تكن تتمتع بصلاحيات إنفاذ القانون. ولضمان سير المفاوضات بحسن نية واحترام الطرفين للقواعد المتفق عليها، فإن هذه الآلية سوف تتمتع بسلطة حقيقية. وسوف تساعد هذه الآلية في ضمان التزام المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين بالجداول الزمنية المتفق عليها والعمل كحكام في الحالات التي تختلف فيها تفسيرات الطرفين للقانون الدولي. كما ستقدم المساعدة الفنية والقانونية.

إن نتنياهو عاجز بوضوح عن تبني نهج قائم على الحقوق. وإذا فشل الطرفان في التوصل إلى اتفاق في الإطار الزمني المحدد، فسوف يحيلان الصراع إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وإذا فشل مجلس الأمن في تأمين صفقة، فسوف تنتقل عملية تحديد الاتفاق إلى محكمة العدل الدولية. وامتثالاً لقواعد ميثاق الأمم المتحدة، فسوف يتفق الطرفان على اتباع قرار المحكمة. وسوف يتم تخصيص العامين الأخيرين لتحديد شكل القرار، بما في ذلك ما إذا كان هناك دولة واحدة أو دولتان أو شيء آخر. وفي نهاية المطاف، سوف يكون الأمر متروكاً للإسرائيليين والفلسطينيين لتحديد الإجابة. ولكن منذ البداية، يتعين على المجموعات أن تتفق على أن الحل لن يعني استيعاب الفلسطينيين في هيكل الدولة الإسرائيلية الحالي أو طردهم إلى مصر والأردن وغيرها من الدول العربية. ويتعين على الطرفين أن يكونا قادرين على ممارسة حقهما في تقرير المصير، فضلاً عن الحفاظ على هويتهما الثقافية والسياسية. وعلى نحو

مماثل، لابد وأن تحل مشكلة اللاجئين وفقاً للقانون الدولي. وإذا كان لليهود حق العودة (كما هو الحال الآن)، فإن الفلسطينيين لابد وأن يتمتعوا بنفس الحق. إن القدس لابد وأن تكون مدينة مفتوحة، حيث يتمتع الطرفان بقدر متساو من الوصول إلى كافة أجزائها. ومن جانبها، سوف تلتزم الدول العربية بإبرام اتفاقيات سلام وأمن جماعية مع إسرائيل. وتستمد عناصر هذا الاقتراح من اقتراحات سابقة، بما في ذلك مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للشرق الأوسط. ولكن على النقيض من هذه الجهود، فإن هذا الاقتراح الجديد لن يقوم على تعزيز حل الدولتين. بل سوف يركز بدلاً من ذلك على تعزيز حقوق وكرامة المجتمعين.

إن قبول هذه الرؤية وتنفيذها يتطلبان زعامة جديدة للإسرائيليين والفلسطينيين. وبالنسبة للجانبين، فإن إنشاء مثل هذه الزعامة سوف يكون صعباً. ولكنه ليس مستحيلاً. فمن بين الفلسطينيين، هناك شخص يتمتع بالمكانة والدعم المجتمعي اللازمين لدفع عجلة التحول: مروان البرغوثي. والبرغوثي، أحد أبرز المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية، يقضي الآن أحكاماً بالسجن مدى الحياة في السجون الإسرائيلية بسبب تورطه في الانتفاضة الثانية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢. ونتيجة لالتزامه بالاستقلال الفلسطيني، فهو يتمتع بشعبية هائلة بين جميع الفصائل الفلسطينية. ولكنه يدعم الحل السلمي مع إسرائيل، مما يجعله أحد الزعماء القلائل الذين يتمتعون بالمكانة والدافع اللازمين للتوصل إلى اتفاق. ولذلك فمن الضروري أن تطلق إسرائيل سراحه من السجن.

معالجة الحقائق

ولكن الإسرائيليين يواجهون طريقاً أصعب إلى الأمام. فمن الواضح أن نتنياهو غير قادر على تبني نهج قائم على الحقوق ــ أو أي نهج مثمر. ورؤساء الأحزاب الرئيسية الأخرى في البلاد ليسوا أفضل حالاً. إن إسرائيل لا تمتلك أي قاعدة انتخابية يهودية كبيرة تدعم المساواة في الحقوق بين الفلسطينيين. فكيف إذن يمكن إرغام إسرائيل على قبول نهج قائم على الحقوق؟ الجواب باختصار هو الضغط الدولي. فحتى الآن، كانت الولايات المتحدة وشركاؤها الأوروبيون سعداء بالتمسك بشعار الدولتين على الرغم من اعترافهم بأن فرص تحقيق هذا الشعار ضئيلة. وقد فعلوا ذلك لأن هذا الشعار لا يتطلب أي عمل ملموس ولأن إسرائيل التزمت به اسمياً في الماضي. ولكن هذه البلدان لا تستطيع أن تستمر في قبول الوضع الراهن ضمناً بينما تزعم أنها تدعم الدولة الفلسطينية. ومع استمرار إسرائيل في الاستيطان في الضفة الغربية وقمع الفلسطينيين بعنف، فسوف يضطر أنصار إسرائيل إلى الاعتراف بأنها تتعامل مع نظام الفصل العنصري وليس الاحتلال المؤقت. وهذا أصعب كثيراً من الدفاع عنه. ولتجنب العار الأخلاقي المتمثل في دعم مثل هذا النظام، فسوف يضطر الغرب في نهاية المطاف إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة مع الحكومة الإسرائيلية.

المشروع الصهيوني لم يعد قادراً على تحديد مستقبل إسرائيل

إذا أُرغِم الإسرائيليون على الرضوخ لنهج قائم على الحقوق، فقد يظل العديد من الفلسطينيين يشعرون بعدم الارتياح في التفاوض معهم، ويخشون أن يؤدي الإطار الذي لا يضع حل الدولتين في المقدمة في نهاية المطاف إلى دولة

واحدة تذيب الهوية الوطنية الفلسطينية في هوية إسرائيل. ولكن لا ينبغي لهم أن يخشوا. فعندما انهار نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٤، لم يفقد السكان السود في البلاد هوياتهم لصالح البيض في جنوب أفريقيا. كما لم يفقد البيض في جنوب أفريقيا هويتهم لصالح أقرانهم السود. وبدلاً من ذلك، أعيد بناء هيكل الدولة ذاته لضمان المساواة في الحقوق ضمن إطار يحافظ على الهوية الثقافية لكلا الشعبين. وينطبق نفس الشيء هنا. فهناك العديد من الطرق التي يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين من خلالها تقسيم أو تقاسم نفس الأراضي دون أن يهيمن أحدهما على الآخر، بما في ذلك الاتحاد الثنائي القومي الذي من شأنه أن يحافظ على حق كل جانب في تقرير المصير والهوية الثقافية

من الواضح أن محاولة التمسك بالنماذج القديمة لن تنجح. إن هناك بالفعل دولة واحدة على الجانب الآخر من الأرض بين الأردن والبحر الأبيض المتوسط ــ وهي حقيقة لابد وأن يتعامل معها العالم. إن المشروع الصهيوني المتمثل في إقامة دولة سلمية وديمقراطية ويهودية على الأراضي الفلسطينية التاريخية ينهار، إن لم يكن قد مات بالفعل. وبعبارة أخرى، لم يعد المشروع الصهيوني قادراً على تحديد مستقبل إسرائيل. ولابد وأن يحل محله مشروع مختلف، يقوم على المساواة في الحقوق. إن التركيز على حقوق الإسرائيليين والفلسطينيين، وليس على المطالبات المتضاربة لحكومتيهما بالسيادة، من شأنه أن يدفع المجتمعين نحو حل يمكنهما من العيش في سلام وكرامة. وهو البديل الوحيد القابل للتطبيق لكلا المجتمعين. وهو يتناسب مع إطار الدولتين، أو الدولة الواحدة، أو حتى الاتحاد الفيدرالي. وهو أفضل السبل لإنهاء المذبحة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة مضطربة بشكل مأساوي.